العاهل الاردني في مشروع التقسيم وقبوله به مقابل ان يصبح رئيسا للوزراء تحت رئاسته في الدولة المتحدة الجديدة، الاردنية الفلسطينية[٦٣]. وقد اكد احدهم، في مذكراته، وجود نوع من المعاهدة السرية بين العاهل الاردني وحزب الدفاع من اجل الموافقة على قرار التقسيم، جاء فيها: «ويقال ان حزبا كبيرا [حزب الدفاع الوطني] وافق سرا على مشروع التقسيم، وامضى زعماؤه واقطابه وثيقة خطية الى المسؤولين في قطر شقيق مجاور... وقيل، أيضا، ان هؤلاء المسؤولين استاءوا في احدى المناسبات، من موقف رجال هذا الحزب وهددوا بنشر الوثيقة المشار اليها، فما كان من رجال الحزب الا ان هددوا بنشر الوثيقة التي يطلب فيها المسؤولون منهم الانسحاب من اللجنة العربية العليا عام ١٩٣٧، والضغط الذي استعمل للوصول الى تلك الغاية»[٦٤]. وبالرغم من ذلك فقد اصدر حزب الدفاع بيانا رفض فيه مشروع التقسيم الصادر عن اللجنة الملكية، لجنة بيل، لانه، بنظره، يتعارض مع آمال الامة ويضر بمصلحتها ويمزق وحدتها ويهدم كيانها[٦٥].

ويبدو ان هذا الرفض من قبل حزب الدفاع جاء بعد ان شجب الرأي العام الفلسطيني والعربي ذلك المشروع، فأصبح من الصعب السكوت عنه او المضي في قبوله، ولو مظهريا، فكان ان اصدر ذلك القرار الرافض لان القرائن تشير الى تعاون حزب الدفاع مع حكومة الانتداب والعاهل الاردني، كما بينا، ثم ان تحركات رئيس الوزراء الاردني ابراهيم هاشم، ورئيس الديوان محمد الانسي، الى فلسطين والاجتماع باركان المعارضة، جعلت النبهاء يؤكدون ان لعمان اصبعاً في انسحاب حزب الدفاع من اللجنة العربية العليا[٦٦]. وهذا الانسحاب كان بناء على رغبة بريطانيا من اجل تصديع الجبهة الداخلية الفلسطينية، فالسلطات البريطانية كانت تهيء لحل اللجنة العربية العليا مستقبلا. فقد ذكرت رواية فريدة من نوعها ان الجنرال ديل، القائد البريطاني، دعا حسين الخالدي لمشاركته طعام الغداء في فندق الملك داود، ولما تم الاجتماع، اخذ رأيه باعتقال رجال اللجنة العربية العليا، فاجابه الخالدي بان النتائج ستكون وخيمة، فقال ديل مستغربا «ليس هذا جواب من اجتمعت بهم، خاصة ان زعيم حزب كبير اكد ان القاء القبض على المفتي ورجال اللجنة العربية العليا كاف لايقاف الثورة في مدة اسابيع»[٦٧]. وهكذا كان تحرك حزب الدفاع المشبوه بايماء من الانجليز والاردن نظرا لالتقاء المصالح المشتركة بينهم.

كما ان من عوامل انسحاب حزب الدفاع من اللجنة العربية العليا معرفته بقرار التقسيم قبل صدوره من قبل اللجنة الملكية، وان موقفه من تلك القرارات سيخالف مواقف اللجنة العربية العليا، ويكون الانسحاب، بالتالي، تبرؤاً من معارضة الانجليز[٦٨]. هذا، والجدير بالذكر ان حسن صدقي الدجاني قابل اللجنة الملكية بدون رأي اللجنة العربية العليا العام ١٩٣٧، وخرج على الاجماع العربي بضرورة مقاطعتها في البداية[٦٩]. وتشير الوثائق البريطانية الى ان قادة حزب الدفاع لا يريدون الغاء الانتداب ولكن تعديله، فقط، في بعض الامور المتعلقة باوضاع العرب واليهود، لان الغاء الانتداب، برأيهم، يجعل فلسطين فريسة سهلة لطموحات قوى خارجية اجنبية. وكان فخري النشاشيبي يعتقد بان سياسة الحزب هذه، ستلقى تأييد الحلف العراقي ـ الشرق اردني والممثلين السعوديين[٧٠].

موقف حزب الدفاع من المجلس الاسلامي الاعلى

تآمر حزب الدفاع على المجلس الاسلامي الاعلى، فتعاون مع حكومة الانتداب للوقوف ضده. فقد رسم الحزب خطة تامة لاحداث انقلاب تام يشمل نظام المجلس وموظفيه ووضعه تحت ادارة الحكومة البريطانية وسلطتها المباشرة، حيث تعين لجنة قوامها انجليزي وعضوان احدهما